

يقال فيه كذب، وذلك في ثلاثة أمور الأول: الحرب، والثاني: الإصلاح بين الناس، والثالث: حديث الرجل امرأته والمرأة زوجها، ويقاس على هذه الأمور ما يشبهها من كل ما فيه مصلحة وإن تضمن إخبار بخلاف الواقع، بل قد يكون واجبا في بعض الأوقات كما لو قصد رجل ظالم قتل رجل وهو مخنف عنده فله أن ينفي وجوده عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم.

ومنع بعض العلماء الكذب مطلقا، وحمل ما ذكر هنا على سبيل التورية، وقد مثل لذلك في فتح المبدى - كأن يقول للظالم دعوت لك أمس يعني «اللهم اغفر للمسلمين» ويعد امرأته بعطية ويريد إن قدر الله.

قال المهلب: وإنما أطلق عليه الصلاة والسلام للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين ويسكت عما سمع من الشر بينهم لا أنه يخبر عن شيء على خلاف ما هو عليه. اهـ. والذي نميل إليه هو الرأي الأول وهو الترخيص في الكذب في مثل الأحوال السابقة مما فيه مصلحة.

الاستنباط

- ١- دعوة الإسلام إلى الصلح بين الناس.
- ٢- جواز الكذب للضرورة في بعض الأحوال التي تتضمن مصلحة كالإصلاح والحرب وحديث الزوجين. وأن ذلك مشروط بأن يقول خيرا.